مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الخطاب السياسي عائقا للوحدة الوطنية في العراق
اسم الكاتب: د. لورا ابي خليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/712
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 12:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الخطاب السياسي عائقا للوحدة الوطنية في العراق

Political discourse and his impact on the social structure and social moderation in Iraq.

د. لورا ابي خليل

Doctor Laure Abi Khalil

أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية في كلية الحقوق والعلوم السياسية

باحثة وخبيرة في شؤون الفساد

laureabikhalil@gmail.com

الملخص:

إن التعايش الاجتماعي والتكامل في العراق هما شيئان أساسيان لبناء دولة مدنية حديثة يمكنها إنهاء التطرف العنيف والأزمات التي تقصف هذه الدولة. من أجل رسم سياسة لإنهاء التطرف العنيف ، علينا أن نحلل وضع الخطاب السياسي الذي يوظفه الموضوع في العراق. هذا الموضوع موجود ويتحرك داخل نمط طائفي وقبلي. تستمد هذه الدراسة تحليلاً مقارناً لموضوعين سياسيين في العراق ، هما: نوري المالكي وسليم الجبوري .تهدف الدراسة إلى رسم سياسة لحياة مشتركة لجميع أفراد المجتمع ، والوصول إلى حالة التكامل الاجتماعي. يجب أن تتناول هذه الدراسة مثالاً على السلطة التشريعية ، وهي: الخطاب السياسي قبل انتخابات ٢٠١٨ بمقارنة خطاب نوري المالكي بآخر بقلم سليم الجبوري .المنهجية المستخدمة في رسم السياسات العامة وتحليل الخطاب السياسي هي تحليل نظري يتعلق بوضع استراتيجية يمكن أن تساعد صانعي القرار والنخبة السياسية والاجتماعية على إيجاد حلول للأزمات الاجتماعية. استخدمنا أيضًا تحليل المحتوى الخطي لتحديد أسباب التطرف .نتيجة لهذا التحليل ، تم وضع جدول يوضح الأهداف التي من المفترض استخدامها لبناء مجتمع متماسك. اقترحنا استراتيجية مناسبة لتحقيق هذه الأهداف. إن الدور الذي يفترض أن يحمله صناع القرار هو ترجمة هذه السياسات إلى خطط عمل ملموسة ، ثم إصدار الخطط التطبيقية في مختلف قطاعات الدولة .

قدمنا اقتراحات هادفة تنشط اللغة والأهداف المشتركة في العراق وتقدم معايير لمعرفة الحلول التي تساعد في تحقيق الاعتدال في الخطاب السياسي من خلال التأكيد على أهمية المشاركة في الديمقراطية وفصل الدين عن الدولة والتأكيد على كفاءة حكومة تكنوقراطية تعمل وفق مبادئ الحكم الرشيد. كما دعونا أيضًا النخب الدينية والرمزية لتوجيه الخطاب السياسي ومراقبته من خلال إنشاء وكالة وطنية لمواجهة

التطرف العنيف. أحد أهم الحلول التي تقدمها هذه الدراسة هو الاعتراف بمبدأ التناوب السلمي للسلطة والذي يقوم على الاعتراف بإمكانية تبادل المواقف بين الحكومة والمقاومة. تناوب السلطة بين الحكومة والمقاومة. هذا يمكن أن يؤدي إلى تجديد النخب السياسية في السلطة التي يمكن أن تشجع هذه النخب على العمل بنزاهة لخدمة القاعدة الشعبية مثل عدم الاستفادة من السلطة من أجل المصالح الشخصية. أيضا يجب أن تستند السلطة على الدستور وتكبلتها الضرورة. يمكن للدستور ، على هذا النحو ، أن يحول بشكل قانوني الوكالات الحاكمة كنوع من السيطرة. وإلا فقد تفقد وجودها القانوني وتصبح إجراءات قمعية مادية.

Abstract:ف

Social coexistence and integration in Iraq are two basic things to build up a modern civil state that can end violent extremism and the crises that storm this state. In order to draw a policy to end violent extremism we should analyze the situation of the political discourse the subject employ in Iraq. This subject exists and moves within a sectarian and tribal pattern. This study draws a comparative analysis of two political subjects in Iraq, namely; Noori Al-Maliki and Saleem Al-Joubori.

The study aims to draw a policy to a common life for all members of the society, reaching to the state of social integration. This study shall deal with an example of the legislative power, namely; the political discourse before the 2018 elections by comparing a speech of Noori Al-Maliki with another by Saleem Al-Joubori.

The methodology used in drawing public policies and analyze political discourse is theoretical analysis concerned with drawing a strategy that can help in decision makers and the political and social elite to find solutions to social crises. We also used discursive content analysis to identify the causes of extremism.

As a result of this analysis a table was devised to show the goals that are supposed to be used to construct a coherent society. We proposed a suitable strategy to achieve these goals. The role that decision makers are supposed to carry is the translation of these policies into concrete work plans and, then, issue and draw the applied plans in the various sectors of the state.

We introduced aimed suggestions that activate the common language and goals in Iraq and present criteria to figure out solutions that help in achieving moderation in political discourse through the emphasis on the importance of sharing democracy, separation of religion from state, and emphasis on the efficiency of a technocratic government functioning according to the principles of good governance. We also called the religious and symbolic elites to orient and monitor the political discourse by establishing a national agency to counter violent extremism. One of the most important solutions this study presents is admitting the principle of peaceful alternation of power which is based on

admitting the possibility of exchanging positions between the government and resistance. The rotation of power between government and resistance . This can lead to a regeneration of political eleites in power which can encourage these elites to work with integrity to serve the popular base such as not taking advantage of power for personal interests. Also power should be based on constitution and shackled by necessity. The constitution, as such, can fence legally the ruling agencies as a sort of control. Otherwise they may loose their legal existence and become material oppressive procedures.

الكلمات المفتاحية:

Key Words: Political Discourse, Iraq, Moderation, politics, Society

المقدمة:

يُنظر إلى السياسات العامة بأنها نظام مؤلف من مجموعة من العناصر المترابطة، تتشكل من مدخلات ومخرجات تسعى لصنع استرتيجيات تحدد احتياجات المجتمع، كما إنها توجه المخرجات التي ترتبط في تنفيذ السياسات العامة، والتي غالباً ما تكون مقيدة بالإطار الأخلاقي أو القيمي للمجتمع. أما العنصر الأساس لإعداد أوراق السياسات العامة فيرتبط بطرق التعامل مع العلاقة بين المشكلة والحل، وتشتمل خطواته على تحديد المشكلة، وإعداد حجة مقنعة ووافية لصالح حلول محددة، وإقناع الجمهور بالحجج. تختلف كتابة أوراق السياسات العامة عن الكتابة الأكاديمية أو البحثية في أنها لا تسعَى تحديداً إلى تكوين معارف جديدة، بل يعد ذلك ضرورياً فقط حين يؤدي إلى إعلام القائمين على صنع السياسات والتأثير عليهم كالموظفين الحكوميين، أوالمشرعين، أو المنظمات غير الحكومية. ويهدف إعداد أوراق السياسات إلى حل المشاكل الملموسة عن طريق التأثير على صانعي القرار، حيث توفر المنتجات السياساتية [1] حججاً معيارية تركز على الحقائق والقيم والجدوى، بدلاً من التركيز على النقاشات الأكاديمية. وعلى الرغم من أن إعداد أوراق السياسات العامة قد يبدو مماثلاً من ناحية المفهوم لكتابة المقالات الافتتاحية أو أعمدة الرأي، إلا أن لهجة المنتج السياساتي لا تكون انفعالية أو متحيزة، وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تقدم أوراق السياسات بدائل للمشكلات السياساتية الحالية، بدلاً من نقد السياسات فقط.

ولرسم سياسة تهدف لتعايش فئات المجتمع مع بعضها البعض وصولاً إلى الاندماج الاجتماعي لا بد من الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل هذا الوقت مناسب لرسم استراتيجية تساعد للاندماج في العراق؟
- هل هي موضع اهتمام صنَّاع القرار؟
- من هو الفاعل في صنع الاستراتجية الأخلاقية؟
- ما هو دور الفاعل في رسم الاستراتيجية؟
- ما هي خصائص الاستراتيجية الأخلاقية؟ واقعية؟ شرعية وملزمة قانوناً؟

- هل يمكن حل المشكلة من خلال سياسات عامة؟
- هل هناك تعريف واضح ومحدد للمشكلة؟
- ما هو الدليل الاستراتيجي الذي يفترض وضعه لرسم الاستراتيجيات؟
- كيف تتم إدارة الأداء؟
- ما الذي نأمل أن نقنع صانعي القرار بالقيام به حيال هذه المشكلة؟
- كيف يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية؟
- هل يمكن الحصول على معلومات موثوقة وذات صلة بخصوص هذه المسألة؟
- ما هو الهدف الذي نصبو للوصول إليه؟

عندئذ تظهر الإشكالية التالية: ما هي الاستراتيجية الأخلاقية التي يفترض اعتمادها في الخطابات السياسية العراقية والتي تساعد على تحقيق الاندماج الاجتماعي؟

I- مراحل رسم السياسات العامة:

إن مشكلة عدم التعايش في مجتمعاتنا العربية مشكلة أساسية يجب دراستها بسبب التقسيم الذي يحصل في بلادنا الشرق أوسطية، وأعني هنا الشام والعراق ولبنان(سوراقيا)، وهو تقسيمٌ ديموغرافي قائم بحسب الانتماءات الطائفية والمذهبية والعشائرية، ما يدفعنا كمفكرين وكنخب ثقافية إلى معرفة أسباب هذه الانقسامات ومحاولة وضع استراتيجية لتحقيق التأقلم داخل نسيجنا الاجتماعي، والوصول بالتالي إلى الاندماج الاجتماعي وإقناع السلطة التنفيذية بتبني الاستراتيجية التي تخدم هذا الهدف. وهنا يكون الفاعلون الأساسيون الذين يفترض بهم أن يسعَوا إلى التغيير هم النخب الثقافية المؤلفة من المستشارين لدى السلطة التنفيذية، ذلك أن حل أية مشكلة في المجتمعات الحديثة لا يمكن أن يتم إلا عبر سياسيات محددة.

تنبع المحدِّدات الأساسية لرسم السياسات الخاصة بالتعايش والاندماج الاجتماعي من المحيط الداخلي أو الخارجي للنظام السياسي الموجود في هذه المجتمعات، علماً أن هذا النظام السياسي يمكن أن يكون في حد ذاته موضوعاً للسياسة العامة.

وأكد جانكينز[٢] أن السياسة العامة لا تعني فقط مجموعة القرارات المترابطة التي يتخذها الفاعل السياسي، بل تعني أيضا الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيقها، أي الحلول.

وهنا تطرح التساؤلات التالية:

ما هي المراحل التي يجب اتباعها لرسم السياسات العامة:

- تعريف المشكلة
- وضع تصور للسياسة المناسبة
- حشد الدعم
- وضع قواعد وخطط عمل عامة لتنفيذ السياسة
- تطبيق السياسة المختارة
- التقييم
- تعديل السياسة وإصلاحها

١- تعريف المشكلة أو وضع الأجندة:

المشكلة: أثر الخطاب السياسي على الاعتدال الاجتماعي والانصهار الوطني في العراق؟

تظهر مشكلة التعايش كمشكلة أساسية في المجتمعات الشرق-أوسطية نظراً لتنوعها الإثني والطائفي والعشائري، وهذا الأمر يحرك الحاجة والشعور بعدم الرضا لدى بعض أفراد المجتمع، وبالغبن وحتى باللامساواة، ما يدفع إلى انغلاق هذه الفئات التي تعتبر نفسها مظلومة. وأكدت إحدى الدراسات[٣] أن عدم التوازن الاجتماعي-الاقتصادي والثقافة الدينية هما مصدران للعنف في العراق، بالإضافة إلى فشل الحكومات في حماية المواطنين (ضعف الإدارة، والفساد الاقتصادي، والعنف الدائم، وضعف إرادة الشباب وتجنيدهم من أجل القيام بأعمال التخريب). وعند دراسة كل ظاهرة من هذه الظواهر، يمكننا رسم استراتيجية لتفعيل مبدأي الاعتدال الاجتماعي والتعايش الاجتماعي.

لقد أكدت العديد من الدراسات أنه بالإمكان إرجاع السبب الرئيسي لمشكلة الصراع في العراق إلى مشكلة الحكم وسياسة الدولة التمييزية والمعالجة غير العادلة لحاجات الأقليات كجزء من السياسة الكلية[٤]. هنا نستنتج أن المشكلة مرتبطة بمعيارين هما أولاً دور الفاعلين الاجتماعيين داخل النسق الاقتصادي-الاجتماعي، وثانياً دور النسق السياسي والعوائق التي يضعها لعدم إرساء معايير الاعتدال والتعايش والاندماج الاجتماعي.

حلول: دراسة الفاعل الاجتماعي والأنساق ودورهما في تحقيق الاعتدال والتعايش والاندماج الاجتماعي

٢- **وضع تصور للسياسة المناسبة:** لم تصل الشعوب في الغرب إلى بلوغ مثواها في الحضارة إلا بعد التغلب على كل ما ليس من المبادىء الشعبية، وعلى مبدأ فصل الدين عن الدولة، وإرساء معايير الحكم الرشيد، لأنه بالحداثة فقط يظهر ضمان حرية الأفراد في ممارسة دينهم ضمن حدود خصوصيتهم العائلية، ولا يتدخل الدين في مؤسسات الحكم. لذلك، يجب البدء بإزالة الحواجز التي تعترض تحقيق التعايش السلمي بين القوميات والإثنيات المختلفة التي لها الحق في المشاركة في صناعة القرار. نحن نرى الآن أن الدين قد تحوَّل إلى مجرد معتقدات ليس لها هدف سوى إقامة الحواجز بين الفئات الاجتماعية الواحدة، حتى إننا نعيش في أمتنا أمماً ضمن أمة واحدة، فتقاليدنا المتوارثة تمنع نفسيتنا من النمو وتشوه تركيبتنا الاجتماعية، وتضعنا في غربة عن بعضنا، ما يجعلنا عاجزين عن تحقيق الخير العام والحق العام. هنا، علينا رسم استراتيجيات تولد اشتراكاً فعلياً في الحياة الواحدة وفي الوطن الواحد عبر خطاب سياسي عادل لاطائفي.

كيف ذلك؟

إن شعبنا يشترك في حياة واحدة ضمن وطن واحد، ما يحتم علينا أن نكون إخواناً قوميين متحدين في هذه الجامعة الوطنية من أجل الحفاظ على كرامتنا وحقوقنا ومصالح أمتنا ووطننا، لذا يجب أن ننتقل إلى حكم العقل والقانون. ففي القرن السابع عشر، جاء كوبرنيك ونقض ما قاله أرسطو، وجاءت معاهدة وستفاليا وأرست مبدأ فصل الدين عن الدولة خلال فترة امتدت منذ القرن الرابع عشر حتى القرن السابع عشر. وفي القرن الثامن عشر، عصر التنوير، ظهر مفهوم التغيير وقدرة الإنسان على الإنتاج والتغيير. أما في القرن

التاسع عشر، حيث ظهرت الثورة العلمية ورافقتها الثورة الصناعية وبداية عصر الآلة، وصار الإنسان يشعر أنه السيد الفعلي لمجتمعه (أوغست كونت)، ولم تعد السلطة الدينية تستطيع أن تتحكم بالمواطن، فأصبح الإنسان سيد نفسه في الغرب، وكان الخطاب السياسي آنذاك يدعو إلى المساواة والعدالة الاجتماعية والحرية. أما في الشرق، فرقد العرب في سبات طويل وأصبح العالم العربي غير منتج علمياً، والإنسان مرتهن إما لطائفته أو لعشيرته أو لزعيمه. وترافق هذا الأمر مع عدم تطور البنى السياسية في الدول العربية، فبقيت مجتمعاتنا قبلية عشائرية إثنية طائفية مذهبية بامتياز. دون أي نضج داخلها. والعربي لم يفعِّل طاقاته، ولم يسعَ إلى التقدم، لذا بقي خطابنا السياسي مذهبياً عشائرياً طائفياً ممثلاً بالعصبية القبلية، ومبنياً على مفاهيم التماسك الميكانيكي الذي أساسه الانتماء إلى رئيس العشيرة أي رئيس العائلة والطائفة. لذالك، فإنه عند وضعنا للسياسة الخاصة بالتعايش، علينا الأخذ بعين الاعتبار كل هذا الواقع، والتنبه لعدم الاستعانة بالخطط الغربية لرسم السياسات لأنها لا تشبه واقعنا. فالمجتمع الغربي أرسى معايير الحداثة بكل خصائصها ونحن لما نجتز العتبة الأولى منها بعد.

حلول: تعليم مبادىء حل النزاعات والتسامح المرتكزة على العلم والوعي اللذين يؤديان إلى التغيير.

٣- **حشد الدعم**: لقد أدركت الحكومات العربية على تباين أنظمتها السياسية واتجاهاتها الفكرية أنها بحاجة إلى دعم ومساندة شعوبها لما تتخذه من قرارات، وما تقوم به من أعمال متنوعة في جميع الظروف والأوقات .وحتى يتحقق لها ذلك، أخذت تسعى جاهدة إلى حل مشاكلهم والاستجابة لمطالبهم المتنوعة من خلال مجموعة من الخطط والبرامج يطلق عليها السياسات العامة الهادفة إلى تحقيق جملة من المنافع وتخفيف المعاناة عن الغالبية منهم. إلا انطمة الدول العربية سوف تعيق تنفيذ أية استراتيجية مهما كانت في ظل نسق سياسي مليء بالشوائب.

حلول: تفعيل دور المواطن، احترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية، حرية مؤسسات المجتمع المدني .ان دراسات النزاعات السياسية الاجتماعية عبر اعادة معالجة الظلم والعمل على مشاركة المصادر من خلال الاعمال الخيرية وايجاد المؤسسات التي تكون نموذجا مثاليا للتواصل الانساني في وقت الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية.

- – وضع قواعد وخطط عمل عامة لتنفيذ السياسة.
- القاعدة الأولى والأساسية هي العدل الاجتماعي مع النظر للصالح العام بالرغم من وجود الكثير من التحديات :

- تحديات سياسية
- تحديات اجتماعية
- تحديات اقتصادية
- تحديات ثقافية
- تحديات إدارية
- تحديات إقليمية
- تحديات دولية

إن خطة المشروع هي وثيقة تنفيذ عملية مفصلة، ويفترض أن تتضمن فريق عمل وميزانية وآلية للتنفيذ. أما دور الفريق فيكمن في تقديم التوصيات لحل المشكلة، ويجب على هذا المشروع أن يكون مبنياً على أسس الحوكمة الرشيدة التي تجعل من العراق دولة مدنية حديثة، ركائزها العدالة الاجتماعية والاعتدال الاجتماعي والسياسي وتنفيذ معايير الحق العام والخير العام.

حلول: تفعيل مبدأ سيادة القانون:ويعني هذا المبدأ خضوع الدولة للقانون حيث تخضع جميع الهيئات الحاكمة لقواعد تقيّدها وتسمو عليها.

حرية ونزاهة الانتخابات البرلمانية والمحلية: إن الانتخابات البرلمانية حريتها ونزاهتها ضمان لقوة الدور الرقابي الذي يمكن أن يمارسه البرلمان على السلطة التنفيذية، مع اختلاف صور الرقابة: حق السؤال ،طرح موضوع للمناقشة ، حق إجراء تحقيق، الاستجواب، سحب الثقة...

٥- تطبيق السياسة المختارة:

إن السياسات الخاصة برسم الاستراتجيات عديدة، ولن نتوقف سوى على اثنتين منها فقط، لأنها ترشد المسؤولين لإيجاد حل يشبه مجتمعنا العربي وأزماته.

السياسات التنظيمية[٥]:

وهي أن يمارس النظام السياسي الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع وعلى الخطاب السياسي القائم، وهنا يتم ربط التنظيم عادة بالجبرية القانونية أو التهديد بها. وقد اتسع النشاط التنظيمي للدولة في المجتمع الحديث بفعل المشاكل التي أفرزتها عمليتا التحديث والتنمية، كالمرور، والصحة، والأمن الصناعي، والتلوث، والإسكان...إلخ.

وهنا تحتاج الدول سياسات تنظيمية والحكومات إلى إقرار وسن قواعد وقوانين معينة لتنظيم مجال محدد من مجالات الحياة أو سلوك بعينه.

السياسات الثقافية الرمزية[٦]:

ويقصد بذلك خلق واستخدام الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة المسؤولة وتغذي الإحساس بالولاء الوطني، وتدفع المواطن إلى تقبل التضحيات والمصاعب وبذل كل ما هو نفيس في سبيل رفعة الوطن.

II- دور الفاعل والنسق في صنع السياسات العامة

إن ضعف التعايش الاجتماعي وضعف الاندماج الاجتماعي هما مشكلتان ظهرتا بشكل بارز بعد الربيع العربي في المجتمعات العربية، لذا علينا معرفة أسباب ظهور هاتين الأزمتين في هذه الحقبة الزمنية، أي منذ العام ٢٠١٠، وتفسير دور الفاعلين الاجتماعيين والأنساق لفهم هذه الأزمة.

كما سبق وأشرنا، إن مشكلة التعايش في معظم البلدان الشرق أوسطية، وخصوصاً في العراق، عائد إلى التفاوت الاجتماعي من جهة، وإلى فشل الحكومات في حماية المواطنين من جهة أخرى. إن أزمة التفاوت الاجتماعي مرهونة بآفة الفساد التي تضرب مجتمعنا العربي سواء كان الفساد اقتصادياً، أي داخل المنشأة، أو إدارياً داخل الإدارات العامة، أو ثقافياً في سلم قيمنا التقليدي

المرتبط بالانتماءات العشائرية والمذهبية، تلك التي تحول شبابنا إلى أدوات تجند لمصالح إما غربية أو طائفية، فيأتي الخطاب السياسي لتنفيذ أجندات خارجية لا تخدم المصلحة القومية. وإن السبب الرئيسي لتفشي آفة الفساد مرتبط بالنسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبالعوائق التي تضعها الأنساق لإقصاء المواطن العراقي عن المشاركة في الحياة العامة.

- من هو الفاعل وما هو دوره؟

لا نستطيع فهم أي فشل لأي إطار تنظيمي مهما كانت طبيعته دون الرجوع إلى الفاعل الاجتماعي الذي يتحرك لتحقيق أهداف عامة أو خاصة يملكها. وقد اعتبر كروزيه وفريدبرغ[٧] أن حرية الفاعلين هي واقع فعلي، وأن وجود أنساق منظمة ومتلاحمة هو واقع آخر. وقد اقترح كروزيه[٨] نظرية اعتمد فيها على دور الفاعل الذي يتمتع باستراتيجية شخصية تمكنه من إيجاد التدابير اللازمة لتحقيق أهدافه. والفاعل له سلوك استراتيجي يمكن فهمه من خلال العلاقات التي يعيشها ومن خلال التصاريح التي يدلي بها.

ولا بد أيضاً من النظر إلى أفعال الفاعل، بحسب كروزيه[٩]، من خلال السلطة، حيث أنه دون هذه الأخيرة لا يمكن الفعل أو التأثير. وللوصول إلى السلطة التشريعية، على الفاعل، وهو هنا مثلا المرشح الى الانتخابات، أن يدلي ببرامجه عبر الخطاب السياسي الموجه. ويؤكد كروزيه أن السلطة مرتبطة بعلاقتنا مع الآخرين، فتكون هناك علاقة متبادلة تعمل لمصالح الفاعلين الاجتماعيين. إلا أن الفاعل ليس حراً بشكل مطلق، لأنه مرتبط بالنسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي-الثقافي[١٠]. والسلطة التشريعية تفرض على الفاعل السياسي التوجه في خطابه بأسلوب الإقناع الذي يجب أن يصل إلى أكبر قدر من الجمهور للتأثير بهم. لذا يعالج الخطاب السياسي أهم المشاكل على المستوى الداخلي والخارجي، ويمتلك سلطة نفوذ مستمدة من الجهة الصادرة عنها، لذا يجب على الخطيب أن يستعمل كلاماً مباشراً وواضحاً لإفهام وإقناع الشعب. إن استراتيجية الخطاب السياسي تهدف إما للوصول إلى السلطة أو للمحافظة على المكانة الموجودة. من هنا يكون التنظيم مبنياً على توافق بين السلطة والفاعل والنسق[١١].

فالتنظيم بحسب كروزيه[١٢] لا يوجد من العدم، وإنما هو جزء من مجتمع معين يسعى إلى التطور الاقتصادي والتقني والثقافي، ويعمل بحسب أسس اجتماعية مبنية على سلم قيم يكون الفرد فيه متعلقاً بمحيطه. وفسر هذا الأمر بنظرية "الطوارىء الهيكلية". إن المحيط مرتبط بعدة متغييرات مترابطة، فهو يتألف من مجموعة أنسقة وأنسقة فرعية تختلف بتنظيمها، وترتبط بفاعلين اجتماعيين يدورون في فلكها، ما يعني أن كل منظمة، مهما كانت، يفترض بها أن تتفاعل مع محيطها. فإذا كان المحيط فاسداً، أصبحت هي بالتالي فاسدة، أما إذا كان المحيط مذهبياً وطائفياً وعشائرياً، فتصبح مغلقة تسعى كجماعة أولية أساسية، ثم تظهر

على شكل تضامن آلي -أي ميكانيكي- لحماية البيئة التي تنتج عنها. إن الاختلاف في هيكلية التنظيمات مرتبط بالبيئة الحاضنة لهذا التنظيم. والبيئة تعني المحيط، والمحيط يعني المجتمع الوطني. من هنا يظهر مفهوم العلاقة التي تنشأ بين الفاعل والنسق داخل بيئة معينة أي داخل مجتمع معين. لقد ارتكزت التحاليل السوسيولوجيا لدى كروزيه في تحليل التنظيمات التي تفسر علاقة السلطة في ظل التناقضات النسقية، وهذه التناقضات ستؤدي إلى إخلال التوازن الداخلي للنسق مع ظهور شبكات ضاغطة، وممارسة السلطة للتعبير عن علاقة الفاعل مع الفاعلين الآخرين داخل النسق، وهذا يعني أن كروزيه طور اقتراب السيرورات التنظيمية المبنية على السلطة. ولتفسير هذا الواقع في المجتمع العراقي، لا بد من التحدث عن التنظيم الأولي في هذا المجتمع المبني على لجوء الفرد إلى العشيرة في أوقات الأزمات للحفاظ على حقوقه، بدلا من اللجوء إلى الدولة، ما فعّل دور النسق العشائري الذي بقي يلعب دوراً موازياً لدور الدولة، وكانت النتيجة أن ظهرت تناقضات بين المنفعة العامة والمنفعة الخاصة التي تخدم العشيرة.

ويختلف الفاعل باختلاف مكونات النظام السياسي. فإذا أردنا تحديد الفاعل في المجتمعات العربية، نستطيع أن نصفه على الشكل التالي: يظهر الفاعل في مجتمعنا مرهوناً، لأن علاقة الفاعل الاجتماعي بـ"الزعيم" هي علاقة وثيقة تفعل "مفهوم الشخصنة"، وتؤكد أن التضامن هو ميكانيكي، أساسه الانتماء إلى العائلة والطائفة والعشيرة والمنطقة في آن واحد. ويمكننا هنا أن نؤكد أن الفاعل الاجتماعي يغيّر سلوكه ضمن علاقة غير متوازية وغير تفاوضية، وإنما بحسب مفهوم الهيمنة والقوة. فالفاعل في مجتمعنا تجمعه علاقة زبائنية طائفية مع المسؤولين الحكوميين (أي الوزراء والنواب) لذا لا يمكن أن نضعه في خانة الفاعل الذي يتحرّك في الثورة الناعمة، لأنه يحتاج إلى فلسفة واستراتيجية يستطيع الاستناد إليها. إن دراسة الخطاب السياسي تسمح لنا بمعرفة ما إذا كان هناك تجانس أم تناقض بين النخب السياسية العراقية من خلال بعض المؤشرات : كاللغة المشتركة، والأهداف المشتركة، والثقافة السياسية للنخب السياسية (هل هي ثقافة دينية أم وطنية أم إثنية أم عشائرية...). والتناقض طبعاً هو الذي يفقد النظام السياسي القيادة الواحدة، وبالتالي يُفقده السلطة الإكراهية التي بدونها يفقد قدرته على الاستمرار.

- أما الفاعلون الأساسيون الذي يفترض بهم أن يلعبوا دوراً أساسياً في إرساء مفهوم التعايش فهم النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأحزاب، أي:
- رئيس الوزراء والوزراء
- أعضاء البرلمان والأحزاب السياسية
- الإدارات العامة
- جمعيات القطاع الخاص

- نقابات العمال واصحاب العمل
- منظمات المجتمع المدني
- الأكاديميون ومراكز البحوث ومجموعات المفكرين
- وسائل الإعلام

إلا أننا في ورقتنا هذه سوف نتناول نموذجاً من السلطة التشريعية، وتحديداً من الخطاب السياسي قبل انتخابات ٢٠١٨، وهي ثان انتخابات بعد الانسحاب الاميركي من العراق، يقارن بين خطاب لنوري المالكي وآخر لسليم الجبوري:

نوري المالكي[١٣] في ٢٠١٨/٥/١٠: تطرق المالكي في بداية رسالته إلى كافة أبناء الشعب العراقي محدداً في بداية خطابه أهمية المشاركة في الانتخابات النيابية، وواضعاً مجموعة من الثوابت من أهمها "الديمقراطية التعددية" لكسر مفهوم "الديكتاتورية التبعية" المرتبطة بحسب قوله بداعش وبحزب البعث اللذين اعتبرهما حلفاء، واللذين ذكرهما أكثر من ٦ مرات. هنا نؤكد أن التكرار في الخطاب هدفه تذكير العراقيين بالمخاطر التي مروا بها. واعتبر المالكي أنه بالمشاركة السياسية يتحقق الانتصار لدماء الشهداء وهنا، أراد أن يعود بالتوضيح لما حصل في الأيام الماضية . وبهذا الأمر، وضع المالكي أساساً بعدم فصل الدين عن الدولة، وهو ما يعتبر العائق الأول في إرساء خطاب سياسي معتدل. ثم أكد المالكي أهمية مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية حماية للنظام الديمقراطي، وطالب المرأة بإتمام هذه المهمة، فقط، ودون أن يتطرق إلى أهمية دور المرأة في الحياة السياسية وإلى وجوب ترشحها إلى الحياة السياسية. وهذا عائق آخر في الخطاب المعتدل. كما حرص المالكي على التأكيد على أهمية المساندة الشعبية لتحقيق الإنجازات، وبشكل خاص الانتصارات التي مكنت من خروج داعش والأميركيين والبعثيين. وبعد مقارنة للواقع العراقي السابق والحالي، انتقل إلى الكلام عن برنامجه الانتخابي، وبدأه بالحديث عن عملية الإصلاح الشاملة لمؤسسات الدولة التي يفترض أن تكون بعيدة عن المزايدات السياسية والحزبية والمصالح الفئوية. واقترح رؤية موضوعية متكاملة تشمل الإصلاح في كافة القطاعات، وربط الإصلاح بعملية المشاركة السياسية. وسعى في خطابه إلى إبراز دوره عندما كان في السلطة حين بدأ بعملية الإصلاح وبإنعاش الحياة الاقتصادية. وأعطى عدة أمثلة على ذلك منها تحسين الرواتب ودعم القطاع الخاص وإنخفاض البطالة والتضخم كما قال. لقد أراد المالكي في خطابه تسليط الضوء على الإنجازات التي حققها في فترة توليه السلطة التنفيذية. كما تضمن خطابه المشاكل التي تعاني منها العملية الانتخابية وأهمها "المحاصصة الطائفية"، وطالب بالتخلص منها لأنها السبب في تفرقة العراقيين. واستعمل مفهوماً وحدوياً لتحقيق الاعتدال السياسي، فاقترح مشروع "الأغلبية السياسية" بديلاً عن المحاصصة السياسية، وربط المحاصصة بالأزمات التي حصلت في الموصل والرمادي، فقد اعتبر أن المحاصصة الطائفية مرتبطة بالاجندة الطائفية، وبالخطاب الطائفي، وبسقوط المدن بيد داعش. وبعد هذا التوصيف، أشار في حديثه إلى ضعف الدور التشريعي، أي ضعف دور مجلس النواب، ليخلص إلى أهمية المشاركة في الانتخابات. وهنا يكون العائق الثالث في خطاب

الاعتدال هو إقصاء مجموعة من الشعب العراقي عن المشاركة في الحياة السياسية. وعلى الرغم من أنه أكد أن هذا المشروع لا يعني الإقصاء، إلا أن هذه المبادرة السياسية التي اعتبرها تصحيحية لا تسمح للأقليات بالمشاركة السياسية. وختم المالكي كلامه بأن الآلية الديمقراطية في الغرب، التي أدت إلى إحقاق دولة القانون، تستعمل مشروع الأغلبية السياسية. وهنا يظهر عائق رابع في خطاب الاعتدال وهو التشبه بالغرب في تنفيذ الإصلاح. وقد أثبت هذا الأمر فشله في كافة البلدان العربية، وأولها لبنان، لأن كل دولة يجب أن تدرس واقعها وخصوصياتها، وتقدم مقترحات تناسب ثقافتها. وختم المالكي ببعض المصطلحات التي تعتبر ثوابت في الخطاب المعتدل فتحدث مثلاً عن إنشاء دولةٍ قوية بمشاركة جميع المكونات العراقية، دولةٍ مستقلة ذاتِ سيادة كاملة غيرِ منقوصة، دولةٍ تحترم الحريات، وتسعى أن يعيش شعبها بشكل لائق وكريم. وبذلك، نكون أمام خاتمة معاييرُها إرساء دولة مدنية حديثة.

وتجدر الإشارة إلى أن المالكي طرح في خطابه موضوع الوضع الإقليمي، وتحدث عن المؤامرة التي اجتاحت أمتنا في العراق وسوريا سواء من قبل القوى الخارجية أو القوى الداخلية المدعومة من الخارج، فنكون هنا أمام خطاب سياسي قومي وحدوي، بالرغم من الشوائب التي أتينا على ذكرها مسبقاً. إلا أن المالكي رأى مخاطر الدول الإمبريالية ومطامعها في أمتنا، وهذا الخطاب يؤدي قطعاً الى الاعتدال لأنه يضع المصلحة القومية والوطنية فوق كل اعتبار. لذلك، كان عليه أن يستعين بالنخب الثقافية العلمانية كمستشارين قبل البدء بتحضير خطاباته. كما أن خطابه، وبالرغم من أنه يحوي الكثير من الشوائب، إلا أنه لحظ رؤية وخطة استراتيجية، تسمح بتصنيفه برنامجاً انتخابياً.

سليم الجبوري[١٤] في ٢٠١٨/٥/٩:

تطرق الجبوري في بداية خطابه إلى الشعب العراقي والقوات المسلحة، فكان كلامه شمولياً حيث تحدث عن أهمية المرحلة في مواجهة الإرهاب دون أن يحدد من هم الارهابيون. وحرص في خطابه على التأكيد على أن عنوان المرحلة هو "البناء والإعمار والمصالحة والأخوة والتسامح"، وركز بكلامه على أن الشعب هو من يختار ممثليه، أي إنه استعمل مفهوم الديمقراطية التي تتم من خلال المشاركة في الانتخابات. والهدف الذي تحدث عنه في خطابه هو " التنمية والتطور". واستعمل الجبوري كلمة "رجاء" لكي يدفع العراقيين للمشاركة في الانتخابات لتحقيق الهدف الذي ذكره. واعتبر أن الثوابت التي يفترض تحقيقها هي "عراق قوي ومؤثر قيادي وريادي في المنطقة والعالم". سعى الجبوري إلى إبراز أهمية المرأة في المارکة في الحياة السياسية، وأكد على أهمية دورها ومهامها. ويعتبر هذا الأمر خطوة أولى لخطاب الاعتدال السياسي. ثم وجه كلامه إلى الشباب، واعتبر أنهم مستقبل البلاد، وحثهم على المشاركة السياسية التي تحقق التقدم والتطور، ووجههم إلى اختيار من يحمل برنامجاً واضحاً وجديداً، وهذه خطوة ثانية لإرساء دولة مدنية وحديثة. ثم وجه كلامه إلى مفوضية الانتخابات، وحثها على تحمل مسؤولياتها دون أي تمييز لأن كل المرشحين عراقيون. وهنا

يكون قد أثنى على مبدأ العدالة الاجتماعية التي تعتبر خطوة ثالثة وإيجابية في خطابه. إلا أنه أكمل هنا بربط العدالة والشفافية بمراقبة الله وليس بمراقبة اجهزة الرقابة، فيكون قد أدخل عائقاً أساسياً في إرساء معايير الدولة المدنية وهو عدم فصل الدين عن الدولة، وبالتالي ألغى كافة المعايير الايجابية التي استعملها في خطابه، لأن المجتمع المدني والدولة الحديثة أساسها فصل الدين عن الدولة، واستعمال معيار الكفاءة والجدارة كأساس لبناء الدولة العصرية وإرساء حكم القانون لا الحكم الإلهي. كما أن خطابه، وبالرغم من أنه خطاب معتدل، إلا أنه لم يلحظ أية رؤية أو خطة أو استراتيجية، ولا أي برنامج انتخابي.

١- جدول رقم ١: مقارنة بين خطاب المالكي والجبوري: اللغة المشتركة، الأهداف المشتركة، الثقافة السياسية للنخب السياسية.

المفاهيم المستعملة في الخطابين والنتائج المتوقعة: بناء على التصريحات التي وردت في خطابي المالكي والجبوري، قمنا بإنشاء هذا الجدول من أجل حصر المعطيات ووضعها في إطار شامل:

المالكي	الجبوري	الحل
ديمقراطية تعددية	ديمقراطية	الديمقراطية التشاركية (اختيار النخب من كافة الشرائح الاجتماعية) شرط أن تكون أيضا تمثيلية، أي أن تضمن النخب في السلطة الشعب هو صاحب السيادة. كفالة الحقوق والحريات. تقرير المساواة بين الأفراد. التعددية الحزبية. انتشار قوة السياسة. المنافسة السياسية. الصراع السياسي سلمياً. سيادة ثقافة المواطنة.
ربط الدين بالدولة (استشهد بكلام السيستاني)	ربط العدالة بالله	فصل الدين عن الدول وإرساء معايير المجتمع المدني مع المحافظة على خصوصية مجتمعنا

المساندة الشعبية والقوى الشعبية والجيش	الشعب والجيش	وحدة الشعب والجيش والمقاومة
عوائق المحاصصة السياسية واقتراح مشروع الأغلبية السياسية كبديل		- تشكيل حكومة تكنوقراط
دولة القانون دولة قوية ذات سيادة كاملة احترام الحريات تقديم خدمات لائقة مشاركة جميع المكونات العراقية	عراق قوي وريادي ومؤثر في المنطقة	- انجاز مصالحة ومحاسبة
أهمية مشاركة المرأة	أهمية المرأة دورا ومهاما وأهمية دور الشباب	وضع قانون (كوتا نسائية) لإلزام المرأة بالمشاركة السياسية
عملية الإصلاح الشاملة لمؤسسات الدولة واقترح رؤية موضوعية متكاملة	البناء والمصالحة والأخوة وأثنى على أهمية التنمية والتطور	وجود خبراء لمكافحة الفساد وهيئة وطنية لمكافحة الفساد هدفها إرساء معايير الحوكمة والحكم الرشيد

المصدر: بناء على المعطيات الواردة في الخطابين.

بعد مقارنتنا للخطاب السياسي في العراق، لا بد من تفسير الفاعل الأساسي الذي يستطيع أن يؤثر على مبدأي التعايش والاندماج الاجتماعي وهو النخب:

إن النخب مفهوم ظهر في علم الاجتماع هدفه التمييز بين الفئات الاجتماعية، لذا تناوله الباحثون ضمن تعريفات مختلفة تفسر الفرق بين هذه الفئة، القادرة على التحكم في المجتمع، وبين الفئات الأخرى.

يعتبر ميلز[١٥] أن النخب جماعة تسيطر على موارد معينة ما يعطيها سلطة سياسية ومكاسب مادية. تعتبر النخب من الفئات ذات التأثير العميق على المجتمع، وهي تُجري فيه تغييرات جذرية، وهي تعتبر انها الفئات القادرة على تحديد مصير ومستقبل الجماعات البشرية. وتتكون النخب عند ميلز من الأشخاص والجماعات، أي الفاعلين الذين بحكم السلطة، يتمتعون بها أو بحكم قدرتهم على التأثير يساهمون في تسيير حركة التاريخ لجماعة معينة، ويتم ذلك عبر القرارات التي يتخذونها، أو عبر الأفكار التي يبثونها، أو عبر المشاعر التي يعبرون عنها، أو عبر رمزية وجودهم.

والنخب في حركتها على علاقة مباشرة مع الحركات الاجتماعية، أو مع جماعات الضغط الاجتماعي التي قد تنتج عنها. إذ إن النخب تسعى لتشكيل جماعات ضغط يمكنها أن تحركها بغية تحقيق نفوذ أطول. وبحسب هذا التعريف نستطيع أن نصف النخب العربية بحسب ميلز بأنها تتكون من رجال الأعمال وأصحاب النفوذ المالي وزعماء الإقطاع السياسي الذين يتحكمون بالاقتصاد والناس، والذين يسيطرون على القرارات الاقتصادية. وفي المجتمع العربي، يتمثل هؤلاء بمعظمهم في الوزراء والنواب، والذين يجب تغييرهم ليتم الإصلاح في منطقتنا.

أما موسكا[16]، فيعتبر أن النخبة هي أقلية اجتماعية تستحوذ على السلطة، وتشكل بالنسبة إليه طبقة اجتماعية يسميها الطبقة الحاكمة، وهي التي تملك النفوذ، والتي تستطيع البقاء في السلطة بحكم مواردها وتنظيمها. كما يعتبر أن من يشكلون النخبة يرتبطون مع بعضهم البعض إما بواسطة القرابة، أو المصالح، أو الثقافة. وهذه الروابط تؤمن لهذه النخبة وحدة تفكير وتماسك كافية لكي تشكل طبقة حاكمة. وتصبح هذه الفئة، بحكم تمتعها بموارد اقتصادية معينة، وبحكم تماسكها ووحدتها، تصبح قادرة على السيطرة على باقي الفئات الاجتماعية الأقل تنظيماً. وهذا يفسر دورها في التغيير الاجتماعي. فيكون موسكا قد ركز في تعريف النخب على الفاعل الاقتصادي[17] الذي له دور أساسي في المجتمعات العربية، والذي يستفيد من الاقتصاد الريعي، ويتحكم بالثروات الوطنية، ما يزيد من التفاوت الاجتماعي-الاقتصادي في منطقتنا. إضافة إلى ذلك، يعتبر موسكا أن نظرية النخب وديناميتها كافية لتفسير حركة التاريخ التي تعتبر من إنتاج النخب حسب مصالحها وأفكارها. من هنا، نستطيع أن نؤكد أن الفاعل الاقتصادي الذي يتحكم بالثروات وبالاقتصاد لا يسعى إلى تفعيل مبدأ التعايش، فيأتي خطابه السياسي لخدمة مصالحه الاقتصادية. فمصلحة تقضي بإبقاء هذا التفاوت والتطرف لكي يستمر في التحكم بالمواطن الخاضع لسلطته داخل المؤسسات، ويؤمن مصالحه عبره حصراً.

يرى ميلز[12] في كتابه "نخب السلطة" أن المجموعات النخبوية تتحد من أجل أن تشكل فئة مسيطرة على المجتمع، وهي ترتبط بشتى أنواع الروابط، وأساسها المصالح المشتركة. هذه هي الحال بالنسبة إلى أي شكل من أشكال النخب الحاكمة. على ذلك يعتبر ميلز أن النخب ترتبط أيضاً بروابط نفسية وشخصية مثل انسجام الأفكار والعقليات والمنشأ الاجتماعي والتربية والصداقة والقرابة والمصاهرة وتبادل الخدمات. هذه الروابط تقوي عرى التماسك بين مختلف فئات النخبة وتجعل منها مجموعات ذات مصالح مشتركة تسيطر على الدورة الاقتصادية وعلى السلطة في آن واحد. وهذا النوع يشبه النخب في منطقتنا العربية، وبشكل خاص النخب

التي تنتج عن العشائر، أي التي لها روابط قرابة ومصاهرة، وتعمل للمصالح الفئوية.

أما الباحث روشيه[١٨] فقد تحدث عن النخب التقليدية التي تتمتع بسلطة وتأثير ناتجين عن أفكار ومعتقدات أو بنى اجتماعية، تعود جذورها إلى ماضٍ سحيق ومدعمة بتقاليد عريقة، مثل النخب الأرستقراطية والنبلاء المتحدرين من سلالات ذات ماضٍ عريق. في هذا السياق تعتبر النخب أو القيادات الدينية جزئياً نخباً تقليدية، إذ إن سلطتهم وتأثيرهم قائمان على احترام حقائق تجلت للناس منذ القدم، ونتج عنها تقاليد قديمة تأخذ قيمتها من تاريخيتها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن النخب التقليدية تحظى بأهمية عالية في الدول العربية، ونخص بالذكر القيادات الدينية، ونعرف تماماً مدى تأثيرها في مجتمعنا وخير دليل على دور هذه النخب التقليدية في الأزمة العراقية والسورية.

وهنا يطرح السؤال التالي: ما هي أشكال الفاعل الذي يفترض أن يكون في مجتمعنا الشرق أوسطي والتي تستطيع ان تغير لمعرفتها بخصوصية مجتمعنا العربي أي بمعني آخر من هم النخب الذين يفترض بهم أن يشاركوا في صناعة القرار؟

تشكل النخب السياسية بالنسبة لباريتو، وهو الباحث الاجتماعي الأول الذي تعاطى مع مفهوم النخب، تشكل المجموع الاجتماعي الذي يحمل مزايا استثنائية وكفاءات عالية في أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية. وبناء عليه، على النخب أن تتميز عن باقي فئات المجتمع بنجاحات تتعدى المعدل الاجتماعي العام، ما يعطيها قيمة معنوية عالية. لذلك يسميها باريتو الفئات العليا من المجتمع، ويعتبر أنها تتمتع بسلطة وتميز[١٩]. هذا النوع من النخب دوره شبه معدوم في مجتمعنا العربي، لأن الكفاءات العالية تهاجر بسبب تحكم النفوذ الطائفي والعشائري بالحياة العامة، لذا يفترض بهذه النخب التمسك ببقائها في ارضها والسعي في وضع الاستراتيجيات المناسبة للحد من التطرف العنيف ومن الفساد ومن التجاوزات لأنها تعرف خصوصية البيئة العربية.

النخب العقائدية وهي التي تتمحور حول عقائد معينة، وتتألف من الأشخاص والجماعات التي تشارك في بلورة عقيدة ما، أو تنتسب إليها، وتشكل في الوقت نفسه ممثلاً ومروجاً لها. لا تشكل النخب العقائدية جزءاً من السلطة الحاكمة أو من السلطة، وتالياً فإن قدرتها على التأثير تنحصر في المستوى الشعبي ولا تتعداه إلى المستوى الرسمي. لذلك تسمى هذه النخب بالنخب المعاكسة أو نخب الرفض التي تجابه نخب السلطة. وهذه النخب هي التي تعمل على التغيير الاجتماعي، وتحرض على إعادة تركيب المجتمع حسب معتقداتها. أما تفعيل دور هذه النخب في مجتمعنا فيؤدي إلى تطوير الرقابة على السلطة وعلى إرساء معايير الحكم الرشيد، وبشكل خاص إذا كانت هذه النخب العقائدية نخباً قومية علمانية تملك برنامجاً نهضوياً فاعلاً.

أما نخب التكنوقراط فهي التي تملك الاختصاص في هيئات منظمة وبيروقراطية. وتقوم سلطتهم على ركيزتين: الأولى أن يتم تعيين أفرادها أو انتخابهم بحسب القوانين المرعية الإجراء، والثانية على أساس الكفاءة التي تنسب إليهم بحسب معايير معترف بها. وهذه النخب تتمتع بسلطة يطلق عليها فيبر اسم "السلطة الرشيدة والشرعية"، وهي تعتبر نخب سلطة أكثر منها نخب تأثير. وتتركز عادة في مواقع إدارية وقيادية في مؤسسات ذات بنية تنظيمية متطورة. وهذا النوع نحتاجه في إداراتنا ومؤسساتنا العامة، فلا يشعر المواطن عندها بالتمييز لأن من يحكمه يملك المعايير العلمية والكفاءة والجدارة في الحكم.

النخب الرمزية: تملك النخب كافة بعداً رمزياً، إذ يتمتع اعضاؤها بقيمة رمزية في نظر أتباعهم، كما في نظر أعدائهم. فالقادة السياسيون مثلاً يرمزون إلى قضية معينة تحمل قيماً وأفكاراً، والقادة الكاريزميون والعقائديون يستفيدون أيضاً من الطابع الرمزي لحضورهم. من جهة أخرى، هناك نخب ذات طابع رمزي بحت، مثل المغنين الشعبيين والرياضيين والممثلين الذين يحظون بتأثير كبير في محيطهم بحكم رمزيتهم، وهؤلاء لهم أيضاً دور عبر القيم الذي يبثونها في وسائل الإعلام ومدى تأثيرهم على المواطنين. وهذه النخب هي الأكثر تأثيراً في نشر قيم الاعتدال الاجتماعي.

وبهذا تكون النخب قد اتخذت شكل الفاعل الاجتماعي بكافة أشكاله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والكاريزمية والثقافية. تتحرك النخب داخل الأنساق وكل بحسب الشكل الذي يظهر فيه، أي إن النخب الاقتصادية تتحرك داخل النسق الاقتصادي ويمكن أن تؤثر في النسق السياسي. وبناء على التحليل الذي ورد أعلاه يستطيع المحلل أن يرسم مسارات التغيير التاريخي للمجتمع الذي تقوده هذه النخب، أي التغير في الأفكار والعقائد والبنى الاجتماعية. ويكون تأثير هذة النخب عبر الوسائل الثلاث التالية:

1- **اتخاذ القرارات**: للنخب دور أساسي في اتخاذ القرارات في مجتمع ما، وهذه هي الوسيلة الأساسية التي تعطيهم التأثير الأكبر في المجتمع، وهو وجه أساسي في أي حركة تغيير اجتماعي، إذ إن هذا التغيير ناتج عن تحولات في البنى والمؤسسات الاجتماعية بناءً على أفكار وقرارات من انتخبهم المجتمع، أو من نخبوا أنفسهم للحلول في مواقع القرار. غني عن القول أن هناك قرارات يكون لها تبعات على المدى القصير، وأخرى استراتيجية يكون لها تأثير على المسار التاريخي لمجتمع ما. وهنا نؤكد أن هذه النخب عليها أن تقوم بدور الرقيب على كافة الخطابات لتوجيه مسارها نحو مجتمع سليم نزيه يعمل ضمن معايير الحوكمة. ففي خطابه، تحدث المالكي عن قرارات أساسية لبناء دولة ولإرساء الاعتدال الاجتماعي "دولة القانون، واحترام الحريات،

وتقديم الخدمات للمواطن، ومشاركة جميع مكونات الدولة" وفي هذه المفاهيم يكون قد وضع أسساً لبناء الدولة الحديثة المدنية مؤكداً على عملية الإصلاح كوسيلة أساسية لبناء دولة، مقترحاً رؤية موضوعية ينقصها مبدأ فصل الدين عن الدولة.

2- **تحليل ووعي المراحل الاجتماعية:** للنخب تأثير ثانٍ في مسارات الشعوب عبر مساهمتها مع الجماعات الاجتماعية في تحديد وعيها الذاتي، ولما تتوق أن تؤول إليه. يعني ذلك أن تأثير النخب لا ينحصر بمستوى المؤسسات فقط، مثل اتخاذ القرارات، إنما ينعكس على المستوى الثقافي وعلى الوعي الجماعي لهذه الجماعات. إن تحديد وتحليل ووعي الظروف التي يعيشها مجتمع ما يتطلب من النخب أن تحلل الوضع الحالي لهذا المجتمع،وتسعى لوضع الاستراتيجية المناسبة له ، وأن تموضعه في المسار التاريخي (تحديد المكان التاريخي والاجتماعي)، وأن تنتقد الواقع الحالي إذا لزم الأمر، وأن ترسم خطوطاً مستقبلية لمسار الأمور. إن وعي المراحل الحالية لمجتمع ما يتطلب التعاطي مع نظرة هذا المجتمع إلى الحياة مع مشاعر الناس ومع تطلعاتهم ومع حوافزهم. إنها مسألة وعي جماعي تاريخي. لا ينفصل هذا المجال الثاني لتأثير النخب عن المجال الأول، إذ لا يمكن اتخاذ القرارات دون تحليل ووعي لواقع معين. إن اتخاذ القرار يأتي بناء على وعي هذا الواقع، لأن هذه القرارات تطاله وتنعكس عليه سلباً أو إيجاباً، حسب حكمة ودراية ومناقب هذه النخبة. لذلك فإن الفصل بين اتخاذ القرار ووعي المرحلة غير ممكن البتة، ما يعني أن اتخاذ القرار لا يرتبط فقط بالنسق الاقتصادي والإداري فقط، وإنما للنسق الاجتماعي الذي يتمظهر في سلم القيم أهمية بارزة في اتخاذ القرارات. ويقع هنا تحليل الوعي بحسب ما جاء في خطاب الجبوري الذي أكد على الدور الريادي الذي يجب أن يسعى اليه العراق، رابطاً هذا الدور بتفعيل دور المرأة والشباب لإرساء التنمية والتطور وهذا الأمر أساسي لإرساء أسس الدولة الحديثة والمدنية.

3- **الرمزية والمثل الصالح:** أما البعد الثالث لتأثير النخب فهو عبر ما تمثله هذه النخب لمجتمعها من رمزية ونموذج يقتدى به. إذ إنها بطريقة تفكيرها وتصرفها تحدث تأثيراً على نسب كبيرة من أبناء مجتمعنا بفعل الاقتداء بها، أو التماهي معها. إن التماهي مع النخب ينتج عن طموح بعض الفئات الاجتماعية للترقي الاجتماعي، وذلك عبر التماهي مع من أحرز ثروة أو سلطة أو فخامة أو مكانة، وأقله عبر تقليد نمط عيش بعض الفئات الاجتماعية الميسورة. كل ذلك ليس إلا توقاً من قبل فئات المجتمع الطموحة. من ناحية أخرى، لا يمكننا أن نتجاهل التأثير الإيجابي لهذه النخب على طموحات وتطلعات فئات كثيرة من المجتمع. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون تأثير النخب عبر القيم التي تمثلها، أي عبر تركيزها على بعض القيم التي

تؤثر على تصرف الجماعات مثل الوطنية والقدسية والمثالية. وبهذا، تشكل النخب مجموعاً اجتماعياً عالي الفعالية في دينامية المجتمعات الحديثة والتغييرات التي تعيشها. ومجتمعنا المعاصر هو مجتمع قائم على النخب، نخبٍ في كل المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والفكرية. وتشكل هذه النخب نوعاً من ناطق باسم هذه الجماعات ومدافع عن مصالحها ومروج لقيمها لذا تأتي اهمية الخطاب السياسي المبني على الاعتدال الاجتماعي مصحوباً بسلم قيم أساسه العدالة الاجتماعية والمساواة والحق العام والخير العام وحقوق الانسان والفردية والكفاءة والجدارة والنزاهة والشفافية والعقلنة واعتماد الصالح العام والالتزام والتكامل الوطني القومي ومفهوم الواجب وإحقاق مبدأ المواطنة....

وبعد هذا الوصف، نكون قد سلطنا الدور على الفاعل الأساسي المتمثل بالنخب، الذين يفترض بهم أن يحدثوا التغيير لحل أزمة التعايش والتطرف العنيف في مجتمعنا العربي. ولكن الأنساق التي يتحرك فيها الفاعل في المجتمع العربي هي أساس في الخطاب السياسي التطرفي .

III- دور النسق الاجتماعي والسياسي في الخطاب السياسي:

إن الوقوف على البنى الأساسية للسلطة العربية يستدعي من الباحث دراسة نظام "العلاقات والجماعات"[٢٠]، بحيث يمكن من معرفة أنواع السلطات.

١- أنماط السلطة في المجتمع العربي:

١-أ- سلطة النطاق النسبي:

استبدّت زاوية القرابة القائمة على صلة الدم والرحم بتاريخ السلطة العربية. ففي تاريخ الدولة العربية، لم يكن للقرابة مدلولات ووظائف أساسية، غير أنها ساهمت بإبراز ما يُعرف بالميكانيات الداخلية للقرابة، مثل تكوُّن جماعات مبنية على التحدر الأحادي للسلالة، والميكانيات الخارجية، كتكوُّن شبكات التحالفات الناجمة عن المصاهرات، والتي تولد علاقات سياسية وتتضمنها. وكان للتحدّر من سلالة الأب أن يحدد بصورة خاصة عمق الانتماء للسلطة العربية، والمتصل بنظام القبيلة آنذاك، حيث لا مانع من أن يكون في مجتمع واحد إثنياتٌ ولغاتٌ وثقافاتٌ متعددة، إنما يفترض بالرابط أن يكون التعاقد الاجتماعي، بحجة أن الحركة الاجتماعية تجدد العقد بشكل تلقائي. فالمهم هو التساوي أمام القانون لتحقيق المواطنة وليس روابط الدم والسلالة.

١-ب- سلطة المنصب:

يقوم المجتمع العربي على الروابط العائلية والعشائرية التي تتحكم بمعظم مجالات الحياة، وهي روابط تمثل عائقاً اساسيا أمام التحول الديمقراطي وحكم القانون وتجدد الديمقراطيات الغربية. إن القبائل والعائلات الكبيرة ذات النفوذ تسعى لأن يتقلّد بعض من أعضائها المناصب، فيكون ذا فائدة في حماية مصالح عائلته في المستقبل،.معتمداً في هذه الحالة الروابطَ العائلية كأساس للوظيفة العامة بدلاً من الكفاءة والخبرة. وعلى الرغم من التغيُّرات

الحديثة التي شهدتها أنماط العائلة العربية، إلا أنها ما زالت تقدّس الروابط العائلية والعشائرية وتعطيها الأولوية على الكثير من قيم المجتمع المدني، بشكل يفسح المجال أمام ممارسات عدة للفساد يعتبرها الكثيرون أموراً إيجابية. وبين إيجابيات التماسك الأسري من جهة، وسلبيات الوساطات والمحسوبيات والمحاباة من جهة ثانية، خيطٌ رفيعٌ يساهم فهمه في التغلب على الفساد. ففي معظم مناطق الوطن العربي، تتلازم العائلية والعشائرية والقبلية مع النزعة المحلية، فيتشدد الشخص لأشخاص آخرين من بلدته الأصلية أو من قريته، أو من المحافظة التي ينتمي إليها. وترتبط هذه النزعة بالتعصب الديني أو الطائفي، فيأتي الخطاب السياسي مسخَّراً لدعم المصالح العائلية والعشائرية، الأمر الذي يحدّ من تطور الوعي بالمصلحة العامة أو بالمواطنة. والوساطة والمحسوبية في الوطن العربي لا يتمّ التعامل معهما بأنهما وجهان لعملة واحدة هي للفساد.

وترتبط سلطة المنصب بالمركز والمقام (مراجعة ماركس وسبنسر[٢١])، فالمركز الاجتماعي يحدد موقع الفرد الشخصي بالنسبة إلى بقية الأفراد داخل جماعة معينة، ما يعني أنه يحدّد مراتب الأفراد، والأدوار التي يقومون بها داخل المجتمع. أما المقام فهو يضفي على صاحب اللقب مسحة دينية حصرا ويعطيه هوية اجتماعية معينة. كما أن المنصب يجعل لصاحبه رتبة ودوراً يميزانه عن الآخرين من أفراد جماعته، كما يجعله مالكاً صفةً دينية طقسية تمنحه القدسية والتعظيم. من هنا، كانت علاقة المنصب بصاحبه عند العرب علاقة معقدة، فشغور المنصب يهدّد حياة السلطة، ما يترك أثره السيئ على النظام الاجتماعي العام، أما ممارسة الدور في المنصب فتتصل بمجموعة من العناصر يفرضها المقام، عندئذ يندرج المنصب في إطار السلطة. وتعطى صفة القداسة لصاحب المنصب فيكون الخطاب الذي يصدر عنه مكرساً ولا شوائب فيه بالنسبة لبيئته الحاضنة. وتنشأ بذلك علاقة بين التدرج الاجتماعي وأنواع السلطة، هي ثنائية اجتماعية ممثلة بالسلطة من جهة والشعب من جهة أخرى. ويتضح هذا الأمر من خلال التنشئة الاجتماعية وسلم القيم الذي ينسحب من جيل إلى جيل.

٢- علاقة التنشئة الاجتماعية بالسلوك

تعتبر التنشئة الاجتماعية في المجتمع مفهوما مرتبطا بسلوك الفاعل الذي إن انحرف وأخلّ بالقواعد الاجتماعية اعتُبر سلوكه فاسداً. أما الطائفية والعشائرية، وكما سيرد لاحقاً، فهما نسقان يعلبان دورا في الحد الاندماج الاجتماعي والتعايش. إذاً، لا بد من تفسير هذه الأنساق.

٢-أ- التنشئة الاجتماعية كنسق اجتماعي وتأثيره على الفاعل

يسير تاريخ أي شعب ويتطوّر من خلال حركة أنموذجات (براديغمات) بوصفها أشكالاً ثقافية تجمع في داخلها نمطاً فكرياً وسلوكاً معرفياً وقالباً انتروبولوجياً، تتشكّل

كظواهر متجانسة تتحرك بإيقاع مستمر، ما يسمح بتصنيف الشعوب في علم الأنتروبولوجيا وعلم الاجتماع شعوباً تقليدية أو شعوباً حديثة؛ غير أن الموازين التي عرفت بالبراديغمات لا تحافظ على سيرها المتجانس فتتناقل من حركة متوازية إلى حركة متقاطعة، مولدة أزمات تدعو إلى التغيير الجذري في سلم القيم. من هنا يمكن للخطاب السياسي أن يولد أزمات مثل التطرف العنيف الذي يكون عائقاً أساسياً في الاندماج الاجتماعي.

إن السوسيولوجيات الأميركية، على غرار التفاعلية الرمزية التي أنشأها غوفمان، كانت تعطي الأولوية للفاعل الاجتماعي الذي يتفاعل مع محيطه ليشارك في التغيير، باعتبار أن فعله يكون قائماً على الوصف والتقييم والتقرير على عكس النظام الاجتماعي، كما فسره فيبر ودوركهايم، الذي يأخذ شكل النموذج المؤسسي والذي يفسر السلوك الفردي مرتبطاً بمفهوم الحتمية أو بمفهوم الفردية. ففي مفهوم الحتمية يعتبر دوركهايم أن الفرد يتلقى القيم والقواعد بواسطة القيود التي يضعها المجتمع وبالقوة، وأن لا قدرة له على التغيير. إن النسق الاجتماعي، كما فسره دوركهايم[٢٢] مرتبط بالتنشئة الاجتماعية، حيث يفسر المجتمع وجود الأفراد ضمن مُثُل عليهم اتباعها. وتختلف هذه المُثل بين مجتمع وآخر، بحسب طبيعة هذا المجتمع، لذا علينا تفسير نظريات التنشئة الاجتماعية لتفسير النسق الاجتماعي. لقد عبر دوركهايم عن السلوك بتفسيره الأنساق، معتبراً أن النسق الاجتماعي في أي مجتمع هو أساس. وكي يحافظ المجتمع على كيانه واستمراره، لا بد له أن يغرس في ذوات الأفراد المنتمين إليه ضرورة الالتزام والخضوع للعناصر الاجتماعية-الثقافية التي يرتضيها العقل الجمعي والتي ترتبط بالحق العام والخير العام، وفي مواجهة هذا الأمر يضع المجتمع مفهوم الرقابة الاجتماعية المبني على معايير الثواب والعقاب وهو بهذه الطريقة يحقق النظام الاجتماعي.

أما عند فيبر[٢٣]، فالفرد يتلقى القيم والقواعد عن طريق التواصل والتكييف، بشكل يستطيع تعديل سلم القيم إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فيحصل بعدئذ الاندماج والانصهار الاجتماعيان على شكل حراك عامودي هابط أم صاعد. وتكون النتيجة بالتالي تأويل الفعل الذي يقوم به الفاعل عبر سلوكه الذي يختلف بحسب طبيعة المجتمعات. أما السلوك عند فيبر، أو ما يسميه الفعل، فهو عكس ذلك، إذ يفترض أن يرتبط بالفاعل الذي يحمل رمزاً موجها للطرف الآخر عليه بدوره أن يفهمه، فيرتبط بالتالي بالنسق الذي سوف يتحرك داخله بحسب مصلحته الشخصية. إن الحديث عن السلوك لا يمكن فصله عن مفهوم التنشئة الاجتماعية التي تعتبر مفهوماً يتلقى من خلاله الفرد العناصر الثقافية التي ينتمي من خلالها إلى مجتمعه، وهذه العناصر تختصر بالسلوكيات التي عليه اتباعها. هكذا تكون التنشئة الاجتماعية محرّكة الفاعل

الاجتماعي، بحسب النسق الذي ينتمي اليه. وفي كلا الحالتين يكون الهدف إرساء النظام الاجتماعي داخل الأنساق، ولكنّ كلٌ بحسب نظريته: فعند دوركهايم، يتحرك الفرد داخل المجتمع بشكل مسير، ولا يستطيع أن يغير أو أن يطور في النظام الاجتماعي، فيأتي الخطاب السياسي على شكلٍ يتماشى مع سلم القيم الموجود. أما عند فيبر فتأتي مصلحة الفرد كأساس في التغيير أو التحديث، وهنا تكون مصلحة المسؤول متماشيةً مع انتمائه الطائفي والمذهبي والعشائري وبالمقارنة بين النظريتين لا يمكن التحديث في المجتمع بما يتناسب مع معايير الاعتدال الاجتماعي المرتبط بالمجتمع العلماني الحديث. ولإحداث تغيير في المجتمع العراقي، لا بد من اتباع النظرية التفاعلية الرمزية التي تسمح للنخب الثقافية بتوجيه المسار بما يخدم المصلحة الوطنية، ذلك أن هذه النخب تقوم بملاحظة كافة الشوائب التي تصدر عن السلطة وتسعى إلى توجيهها ضمن أطر قانونية تسمح بإرساء النظام الاجتماعي، وبالتالي الاندماج الاجتماعي. وهنا، يصبح علم الاجتماع المقاربة النسقية الواقعية للعلاقات التي تقوم بين الناس وما يترتب عليها من آثار. وعلم الاجتماع يقوم بالدراسة الواقعية للأنساق الاجتماعية التي تنتظم بها علاقات الإنسان في المجتمع. ويتكوّن النسق من فردين أو أكثر من الناس، متواجدين في بيئة تجمعهم، ويشتركون في واحد أو أكثر من الأنشطة المشتركة، أي إن الأفراد يتفاعلون معاً في نشاط معين يحدد من خلاله سلوك الفرد داخل النسق الاجتماعي الذي ينتمي إليه والذي له معاييره الخاصة بحسب طبيعة المجتمع. وعلى سبيل المثال، يعتبر بارسونز، أن دور القيم في المحافظة على النظام الاجتماعي (أي على عملية النسق) مرتبط باستقرار النظام الذي يحتاج إلى ضمانات لازمة، كالقوانين التي تمنع العنف، فأكد أن الأفراد يتكاملون مع النسق المرتبط بالقيم التي ترسي المعايير التنظيمية، ما يعني أنه من دون نسق قيمي لا يمكننا التحدث عن النظام الاجتماعي. ونخلص هنا إلى أن القيم والمعايير هي الأسس التي تدعم سلوك الفرد كي يحافظ على النظام العام، وهي مرتبطة بدولة القانون التي تسمح بإرساء مفهوم الاعتدال الاجتماعي.

ولإرساء هذا النظام الاجتماعي في العراق هناك متطلبات، ما هي؟

تفرض متطلبات التنظيم الاجتماعي على الأفراد اتباع نظام القيم الإنسانية، عبر حفظ الخير الذي يندرج ضمن ثقافة الإنسان وعبر سلوكه. إن النظام الاجتماعي يمكن أن يفقد توازنه في حالة الفوضى والفساد والمذهبية والطائفية والعشائرية، وعند ظهور علامات الانحراف على النسق يظهر التغيير، فتتحرك الوظائف من نمط اجتماعي إلى آخر. فيرى بارسونز أن عملية التغيير داخل النسق هي انحراف في السلوك يلزم النسق بأن يلجأ إلى التوازن للتغلب على الانحرافات، فتنشأ ميكانيزمات دفاعية تحاول ردم الهوة والمحافظة على النظام العام. هذه الميكانيزمات مرتبطة بالقوانين

التي يفترض بها أن تحمي المواطن وأن ترسي معايير العدالة الاجتماعية. ففي مقابل السلوك الانحرافي يولد النسق مجموعة من العمليات لمواجهة السلوك المنحرف، حصرها بارسونز بعملية التنشئة الاجتماعية وعملية الضبط الاجتماعي. وهكذا، تبدأ التنشئة الاجتماعية بإرساء القيم الأساسية التي أوردناها سابقاً.

٣- النظم الاجتماعية وعلاقتها بالعصبيات (الطائفية-العشائرية) في المجتمع:

يتكون العالم على أساس العلاقات التي تنشأ بين الأفراد، فأفكار لومان[٢٤] شكلت لأكثر من ثلاثين عاماً مرجعاً في علم الاجتماع، وكان قوامها تطوير النظم الاجتماعية وتحليلها، وتحديداً تحليل العلاقات الاجتماعية والمنظمات والمجتمع بعناصره كافة. إن وصف لومان للنظم السياسية بدأ منذ نشأة هذه النظم التي تُعرَف أيضاً بالأنساق وتطورها في أبعادها الزمنية. فأتى تفسيره للنظم من جراء قراءاته وتأثيره بنظرية العمل عند بارسونز ونظريات هربرت سبنسر ودوركهايم وميرتون والعديد من المفكرين. فاعتبر نيكولا لومان أن نظرية النظم الاجتماعية يجب أن تترافق مع نظرية التواصل والتطور لأن هاتين النظريتين تنتجان النظام.

أولاً: تعريف النظم وأنواعها:

١- ماذا تعني النظم الاجتماعية؟

إن نظرية النظم الاجتماعية التي فسّرها لومان[٢٥] تركز على البيئة، ففي المجتمعات الحديثة يسعى النسق إلى تحديد هويته، طائفية كانت أم علمانية، ديمقراطية كانت أم غير ديمقرطية، بتفاعل عناصره، ما يؤدي إلى إنتاج أنظمة مفتوحة لها خصائصها ومكوناتها ووظائفها. والنظم الفرعية الوظيفية عديدة، منها السياسية ومنها الاقتصادية والقانونية والدينية والعلمية الخ... والنظام الاجتماعي مبني على أساس التواصل بين الأفراد. وهذا التواصل له أسسه وقواعده أيضاً، فكل نظام اجتماعي مرتبط بحياة اجتماعية لها أسسها وجوهرها داخل المجتمع. قسم لومان النظم الاجتماعية إلى ثلاثة أنواع: نظم تفاعلية ونظم تنظيمية ونظم مجتمعية.

وفي عصرنا الحديث طرحت ظاهرة النظام، كعملية ضبط للحياة الاجتماعية أي كآلية يحافظ النسق الاجتماعي من خلالها على توازنه واستقراره. ولكي يمارس النظام استقلاله واستقراره، لا بد من أن يحظى بموافقة أفراد المجتمع، لأن في ذلك ضمان شرعيته ومصداقية استمراره. ومن هنا، فإن نشوء المجتمع مرتبط بنشوء قواعد السلوك الاجتماعي، فيكون للمجتمع تنظيم يتحرك فيه النسقان الاجتماعي والسياسي بشكل متوازن خصوصاً أن النظم التفاعلية المرتبطة بالسلوك والتواصل الاجتماعي تتحرك داخل النظم التنظيمية المتمثلة في السلطة، تلك النظم التي تتحرك داخل النسق السياسي ولا تتخلى عن خصوصيتها المتمثلة في النظم المجتمعية.

لذلك لا بد من تفسير النسق السياسي : الطائفية والعشائرية

تفسير النسق السياسي:

النظام الطائفي: مبني على أساس حكم الطوائف الموجودة في أي كيان.

النظام العشائري: مبني على أساس حكم العشائر الموجودة في كيان الطائفة.

ثانياً: النظام الطائفي والعشائري:

يشكل النظام الطائفي والعشائري أساس النسق السياسي، الذي هو أحد محاور هذا البحث وأثره على المجتمع العربي.

1- الطائفية نسقا سياسيا:

إن الطائفية تعتبر التعبير السياسي الأصح عن المجتمع العصبوي الذي يعاني من نقص الاندماج الذاتي والانصهار، حيث تعيش الجماعات المختلفة بجوار بعضها، لكنها تظل ضعيفة التبادل والتواصل فيما بينها. وهي تشكل الطريقة الخاصة في التواصل، وهو نوع من التواصل الصراعي، ليس فقط على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، وإنما أيضاً على صعيد البنية الاجتماعية الطائفية. وتكون الطائفية في أقصى نفوذها عند تدهور السلطة المركزية أي عندما تكون الدولة ضعيفة. فتتحوّل المجالس النيابية إلى صورة مصغرة عن المجتمع لا تملك أية روح استقلالية، وتتحوّل الدولة إلى دولة طائفة.

الطائفية هي الانفصال الطبيعي للدين عن الدولة، فلو كانت الدولة دينية لفرضت الطائفة الكبرى دينها ونفوذها على الآخرين. إن إخضاع الدين للسياسة يعني استخدام العصبية في سبيل تحقيق أهداف مادية لا علاقة لها بالدين. وبقدر ما تعكس فترة ظهور الأديان توسع الحضارة وتقدمها وانطلاقها في مثاليات وقيم سماوية سامية، تعكس الطائفية تدهور الحضارة وتترجم انحطاط الأخلاق.

والطائفية، كنظام اجتماعي في المجتمعات المتقدمة، تعبر عن حالة سابقة للدولة العصرية، أي الدولة-الأمة. إن الطائفية المصنوعة من الطوائف تسعى إلى تشكيل نخب سياسية للوصول، سواء إلى السلطة أم إلى المعارضة، فتشكل عندئذ نسقاً سياسياً بامتياز. وإن اعتبار الطائفية كيانات، يدخل ضمن النظرية الجوهرانية في الطائفية أي إن الطائفية تظهر تعبيراً عن طوائف مكونة للمجتمع، أو عن مجتمع بوصفه طوائف متعددة. والطائفية مركبة من تكوينات اجتماعية غير واضحة الحدود لا تحوز إرادة مشتركة، وهي معرضة دوماً للانفراط والدخول في تفاعلات متنوعة. إذاً، لا تُصنع الطوائف أولاً من ثم تُصنع الطائفية، بل إن صنع الطائفية هو صنع الطوائف كنسق سياسي أم كحزب سياسي.إذاً، إن الطوائف تصنع، ثم تتصارع، ووجودها هو عملية

صراع يرسم مواقع سياسية متنافسة بفروق القوى.

والطائفية في الواقع أنتجها فاعلون لأنها مصدر لنفوذهم، فاستعملوها أداة لصنع ذاكرة تعمل على تنشيط ذكريات الصراع والاضطهاد والتمييز عبر إنشاء وحدة روحية للجماعة المطيّفة، لفرض التجانس داخل البيئة الواحدة. فتسعى القوى الطائفية لفرض العنف الفيزيائي من أجل رص الطائفة وانتزاع قيادتها. وبموازاة العنف الفيزيائي يُمارَس العنف الخطابي بهدف الدفاع عن الطائفة، وهذا الخطاب يمكن أن يسعى إلى إباحة الدماء، فتزدهر صناعة الطائفية في نظم السلطة المغلقة التي تعمل على الاستئثار بالسلطة والثروة والنفوذ والامتياز. وهي نتاج لتجميد السلطة بيد مجموعة تسعى إلى مصادرة الحياة السياسية، ومنع نشوء كتل معارضة أي تضامنات اجتماعية مستقلة، ما يعني السيطرة على المجال العام وعلى الحياة السياسية والاجتماعية. وهذه السيطرة، التي هي أيضاً احتكار من قبل النخب السياسية للحياة الاقتصادية، تولد أزمة ثقة يمكن أن تصل إلى تقسيم البلاد. ونولي اهتماماً خاصاً للنظم المغلقة التي لا توفر آليات للتغيير وتداول النخب، فالنخب المستولية تميل إلى تكوين جماعة مغلقة يمكن أن تكون فيها النخب متعددة الأصول المذهبية، وتسعى دوماً لحماية أمنها. ويظهر هذا الأمر بشكل واضح في الخطاب السياسي الذي يحضره المرشح قبل الانتخابات النيابية ليشد عصب بيئته الحاضنة، وهنا تكون الطائفية استراتيجية للسيطرة السياسية. فيعطي التمييز الطائفي لطائفة ما موقعاً امتيازياً يمكن على المتنافسين الذين ينتمون الى طائفة ما أن يحوزوا على مواقع متقدمة عن غيرهم بسبب انتماءهم الطائفي. فالمساواة الطائفية مثل المساواة الطبقية.

إن فهم الطائفية مرتبط بفهم السلطة لأن المهم ليس مَن يحكم بل كيف يحكم. فالطائفية ممكنة مهما تكن طائفة الحاكم شرط أن يكون النظام السياسي مغلقاً، أي إن النسق السياسي صلب لا يمكن تغييره أو تطويره من قبل النخب، حتى لو كانت النخب السياسية، ونعني بذلك نخب السلطة، متعددة الطوائف. وهذا يعني أن الطائفية هي وليدة المنظومة السياسية المنغلقة وليست وليدة التعدد المذهبي، وبذلك تكون الطائفية نسقاً سياسياً واضحاً له استراتيجيته في السيطرة السياسية.

والطائفية تحتاج إلى فاعلين لتحريكها حيث يفترض وضع استراتيجية تهدف إلى تشكيل لاعبين سياسيين يسعون للوصول إلى السلطة والثروة، ما يعني أن الفاعل السياسي يجب أن يرسم مقتضيات الصراع السياسي والاجتماعي عبر تفعيل دوره في تثبيت عقيدته وسلطته ونفوذه، للحصول على الامتيازات في النفوذ والمال. أما على مستوى الدولة، فيندرج تعميم الطائفية ضمن استراتيجية سيطرة سياسية تعمل على تعطيل قدرة المجتمع على إنتاج إرادة عامة أسيرة هذا النظام الطائفي. وفي العراق

يظهر تداخل بين العشيرة والطائفة وبين العشيرة والسلطة. وللثقافة العشائرية قوة في الحياة اليومية وخصوصاً في الريف. وما يؤكد ذلك هو الانتخابات النيابية التي أتت كصراعات عشائرية. واليوم هناك ترابط بين الطائفية والعشائرية في العراق، فهم يشكلون قوى، متحالفين مع قوى تحرص على بقاء الدولة في حالة ضعف كما قال كريم حمزة[٢٦] في كتابه "تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق". كما أن الدستور العراقي[٢٧] أوجب تعزيز القيم الإنسانية النبيلة للعشائر ورفض القيم غير الإنسانية، لأنها تتنافى مع حقوق الإنسان ومع المواثيق الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة العام ١٩٤٥، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان العام ١٩٨٤، واتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩. وأكد الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ على أن السيادة للقانون، وأن القانون هو مصدر السلطات، وعلى أنه لا يجوز القيام بأي تصرف يخالف الدستور، وأن جميع العراقيين متساوون ولا يحق للعشيرة أو القبيلة مخالفة الدستور. ولكنه أيضاً ألزم العشائر باحترام المبادىء الأساسية العليا المتعلقة بالدين، وهذا الأمر يناقض أسس الدولة المدنية الحديثة حيث فصل الدين عن الدولة أساس في تكوينها. وهو بذلك أعطى القادة السياسيين شرعية يطلبون من خلالها تدخل الطوائف في الحياة السياسية. فتأتي النتيجة على الشكل التالي: عندما يحتاج هؤلاء القادة السياسيون إلى تقوية نفوذهم لمنافسة الآخرين، يعملون على تحويل الفروق الاجتماعية إلى تماسك طائفي. ونخلص إلى القول إن الطائفية والطوائف نتاج سياسي يعمل للسيطرة السياسية وللاستئثار بالسلطة، داخل الطوائف وعلى المستوى الوطني. إن الطائفية إذاً والطائفيين أدوات للنظام السياسي المغلق في مجتمع متعدد، يؤدي إلى تشكيل نسق مغلق يصعب خرقه من قبل الفاعل الذي ينتمي إلى طوائف أخرى. أما الناخب فيشكل العنصر البشري، أي المادة البشرية للطوائف. وهنا تكون العملية مرتبطة بتنشيط وتوحيد أشخاص مشتتين على قاعدة الأخوة، من ثم يتم جذبهم إلى حقل السياسة، فيصبحون أصحاب قضية أو مبدأ يكافحون من أجله، ويأتي الخطاب ليوجه هؤلاء إلى ما يخدم مصلحة الطوائف.

نستنتج هنا أن الطائفية التي تعتبر نسقاً، مرتبطة بالفاعل الاجتماعي الذي يحركها، وهم الأشخاص الذين يجري تنشيطهم على قاعدة مبدئية من المساواة ومن الأخوة، وبعدها يتم اجتذابهم إلى النسق السياسي فيعملون على تنظيمه، بحسب مصالحهم ومبادئهم، ثم يشكلون هدفاً يكافحون من أجله ويصبحون عندئذ نسقاً سياسياً منظماً. تخلق الطوائف نشاطاً يساعد المرء على الشعور بأن له هدفاً في الحياة، فتكون الطائفية بالنسبة إليه حلاً، ولو كان قصير المدى، للخروج والتحرر من الهامشية والبؤس. فالعلاقة السياسية التي تتحدّد عبر الطوائف تتجسّد في الدولة، أي إن الطوائف ليست طوائف إلا بالدولة.

إن الشكل الطائفي في العراق يسمح للعشائر بالتحكم في مجرى الصراع، وبإبقاء الطبقات الكادحة أسيرة تبعية لها، فعلى سبيل المثال يُفرَض النظام الطائفي كممر إجباري للحصول على الوظيفة من قبل الحكام الذين عادة.ما يكونون زعماء الطوائف فيسيطر الفاعل على النسق. وما يسهّل هذا الفعل هو ظاهرة الفساد في سلم القيم أي في سلوك المواطن، لأنه يصبح محكوماً من قبل طائفته وتحديداً لزعيم طائفته، فتصبح عندئذ المحاباة والمحسوبيات متّبعة على حساب الكفاءة ما يعرقل خدمة المواطن ويساعد على تفشي الفساد لإتمام أية معاملة فينجم ارتباط عضوي بين الفساد والنظام الطائفي والعشائري على حد سواء. وجراء هذا التحليل، علينا وضع جدول يحدد الأهداف التي يفترض إرساؤها لبناء مجتمع متماسك، واقتراح الاستراتيجية المناسبة لتحقيق هذه الأهداف:

الجدول رقم ٢: الهدف الاستراتيجي العام: بناء مجتمع متماسك

الهدف الاستراتيجي الاول: التعايش الاجتماعي	الهدف الاستراتيجي الثاني: الاندماج الاجتماعي	الهدف الاستراتيجي الثالث: الاستراتيجيات الأخلاقية	الهدف الاستراتيجي الرابع: مشاركة +شفافية+مساءلة المواطنين في معالجة المشكلات الاجتماعية
مثال: سياسات حول: -العدالة في التعامل وإلغاء التمييز - نشر ثقافة الاختلاف والقبول بالآخر نشر ثقافة الحوار -حق الجمهور الاطلاع على السياسات المتعلقة بأهمية التعايش، عندها يصبح متفهماً أكثر لمخاطر الانقسام	مثال: سياسات حول: - التشريع الذي يثبت المساواة أمام القانون- إعادة تكوين الهوية الوطنية الكاملة وصولاً للمواطنة الكاملة - التركيز ورسم ثقافة العقد الاجتماعي وترسيخ مفهوم الدولة الضامنة لأمان ومصالح الجميع.	مثال: سياسات حول: -نشر الثقافةالعلمية - نشر الرشد -محاربة الفساد -الأخذ بمبدأ الكفاءة والجدارة في الوظيفة العامة. -محاربة الإرهاب - معاقبة السلوك المعادي للمجتمع	مثال: سياسات حول: - تجريم التمييز - إنشاء قانون عادل للجمعيات.

المصدر: جرى بناء هذا الجدول من قبل الباحث كاتب هذه الدراسة

هيكلية العمل لرسم السياسات العامة: إن الدور الذي يفترض بصناع القرار إتمامه هو: ترجمة السياسات إلى خطط عمل ملموسة من ثم نشر ورسم الخطط التطبيقية في مختلف قطاعات الدولة.

مقترح للتطبيق فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثالث:



الخاتمة

إن التعايش الاجتماعي والاندماج في العراق أمران أساسيان لبناء دولة مدنية حديثة تضع حدا للتطرف العنيف والأزمات التي مرت في هذا الكيان. ولرسم سياسة تهدف إلى الحد من التطرف العنيف، لا بد من تحليل واقع الخطاب السياسي الذي يستعمله الفاعل في العراق، والذي غالباً ما ينفذ أجندات خارجية لا تخدم المصلحة القومية والوطنية على حد سواء. والفاعل الذي تكلمنا عنه في بحثنا هو الفاعل السياسي الذي يرمي من خلال خطابه للوصول إلى السلطة أو المحافظة على المكانة الموجودة. والفاعل في العراق يتحرك ضمن نسق طائفي عشائري مذهبي. لقد اعتمدنا في دراستنا مقارنة لخطابين لفاعلين سياسيين في العراق هما نوري المالكي وسليم جبوري، واستنتجنا أن لدى المرشحين قواسم مشتركة على صعيد المفاهيم المستعملة، على سبيل المثال مفهوم الديمقراطية وفعالية الجيش والشعب. كما إن هناك فروقاً في البرامج الموضوعة من كلا الطرفين، ففي حين وضع المالكي خطة واستراتيجية في برنامجه الانتخابي، استعمل الجبوري معايير إيجابية في خطابه، إلا أنه لم يلحظ أية رؤية أو خطة استراتيجية في برنامجه الانتخابي. ومن جراء هذا التحليل، قدمنا مقترحات هادفة تفعل اللغة المشتركة والأهداف المشتركة في العراق، وتقدم معايير لإرساء حلول تساعد في تحقيق الاعتدال في الخطاب السياسي، عبر تكرار أهمية الديمقراطية التشاركية، ومبدأ فصل الدين عن الدولة، والتأكيد على فعالية حكومة تكنوقراط تعمل تحت أسس الحوكمة الرشيدة. كما دعَونا النخب العقائدية والرمزية لأن توجه الخطاب السياسي وأن تراقبه، عبر إنشاء هيئة وطنية لمكافحة التطرف العنيف. وتجدر الإشارة إلى أن العوائق تأتي من وجود نسقين يعملان على تفعيل الخطاب السياسي التطرفي في العراق. النسق الأول هو التنشئة الاجتماعية المبنية على الانتماء العضوي الأساسي القائم على روابط الدم

وروابط الزواج، المعروفة باسم التماسك الميكانيكي. وتتكامل التنشئة بوجود نسق طائفي وعشائري يساعد الفاعل السياسي على رسم مقتضيات للصراع السياسي والاجتماعي بهدف تثبيت سلطته ونفوذه وللحصول على امتيازات تسمح له بالمحافظة على المال والنفوذ. وهذا يعني أن الطائفية أتت لتكرس استراتيجية تسعى للسيطرة السياسية وتعمل لمصلحة العشائر، فتصبح الطائفية والعشائرية عندئذ أدوات للنظام السياسي في المجتمع العراقي ما أدى إلى ظهور أنساق مغلقة يصعب خرقها من قبل الأطراف الذين لا يلتقون تحت سقف الانتماء الطائفي والعشائري.

بناء على ما تقدم، علينا كباحثين تسليط الضوء على بعض الحلول التي تخدم صناع القرار في إرساء خطاب سياسي معتدل. من اهم هذه الحلول، الإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة الذي يقوم على التسليم بإمكانية تبادل المواقع بين الحكومة والمعارضة، إذ يتم تبادل المواقع طبقاً لنتائج الانتخابات. وهنا لا يجرؤ القائمون على الحكم في الأنظمة الديمقراطية على ارتكاب جرائم فساد خوفاً من انكشاف أمرهم بعد انتهاء مدة حكمهم. كما أن تداول الحكم بين الحكومة والمعارضة يؤدي إلى تجديد النخب السياسية الحاكمة، ما يشجع هذه النخب للعمل بشكل نزيه في خدمة القاعدة الشعبية، مثل عدم استغلال النفوذ لتحقيق المصالح الخاصة. كما يجب اعتماد سلطة مصدرها الدستور ومقيدة بالضرورة، وبذلك يحيط الدستور الهيئات الحاكمة بسياج قانوني لا يمكنها الخروج عليه، وإلا فقدت صفتها القانونية، وفقدت تصرفاتها الصفة الشرعية، وتحوّلت إلى إجراءات قهر مادية. ووجود الدستور يعني تقييد جميع السلطات المنشأة في الدولة به، أي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وأما تدرج القواعد القانونية فإنه الركن الآخر في بناء دولة القانون، ذلك أنه لا يمكن تصور النظام القانوني للدولة من دون هذا التدرج الذي يظهر في سموّ بعض القواعد القانونية على بعض، وتبعية بعضها للبعض الآخر. فالقواعد القانونية ليست في مرتبة متساوية، من حيث القوة والقيمة. ففي قمة هذه القواعد تأتي الدستورية ثم تليها التشريعات العادية ثم اللوائح الصادرة عن السلطات الإدارية. ويستمرّ هذا التدرج حتى يصلَ إلى القاعدة الفردية ثم إلى القرار الفردي الصادر من سلطة دنيا. وهذا التدرج يفترض خضوع القاعدة الأدنى للقاعدة الأسمى شكلاً وموضوعاً: شكلاً بصدورها من السلطة التي حدّدتها القاعدة الأسمى واتباع الإجراءات التي بيّنتها، وموضوعاً بأن تكون متفقة في مضمونها مع مضمون القاعدة الأعلى. أما خضوع الإدارة للقانون فهو ركن هام لا قيام للدولة إلا به. ومن ضمانات مبدأ سيادة القانون تنظيم رقابة قضائية على أعمال الهيئات العامة، وإقرار مبدأ سيادة القانون على جميع مؤسسات الدولة، وعلى الحاكم والمحكوم، وعلى الكبير والصغير والغني والفقير. حيث لن

تفلت واقعة فساد واحدة من محاكمة مرتكبيها.

مسرد المراجع العربية والأجنبية:

1 Le dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, politique publique, Turgeon Jean et Savard Jean-François http://www.dictionnaire.enap.ca/dictionnaire/docs/definitions/definitions_francais/politique_publique.pdf

2.Michel Crozier, Erhard Friedberg - L'Acteur et le Système : Les contraintes de l'action collective - édition seuil, Paris, 1981.

3.Charles Wright Mills, l'élite au pouvoir, Agone, coll. »l'ordre des choses »2012. ISBN : 1 9782-7489-0159-7.

4. Giovanni Busino, Elite et Bureaucratie, Revue européenne des sciences sociales: Tome XXVINuméro80. Une revue analytique des théories contemporaines .libraire Droz Genève, 1988.

5.Guy Rocher- Introduction à la sociologie générale, Éditions Hurtubise, 2011.ISBN numérique : 978-2-89047-649-7

6. Niklas Luhmann: La théorie des systèmes sociaux, Aspects sociologiques, vol 13, n1, aout 2006. http://www.aspects-sociologiques.soc.ulaval.ca/sites/aspects-sociologiques.soc.ulaval.ca/files/boisvert2006_0.pdf

7. Rocher Guy. La sociologie de droit entre Max Weber et Talcott parsons, PUM.pp.23-57 https://books.openedition.org/pum/8162

8.Vilfredo Pareto, Traité de sociologie générale. Edition française par Pierre Boven, librairie Droz, Genève, 1968.

https://journals.openedition.org/lectures/8703

9. عبد العزيز ساشادينا، نموذج لبناء السلم المجتمعي في العراق ، جامعة جورج مايسون،ترجمة حسن علي الاسدي/جامعة الكوفة، ص٢

file:///C:/Users/admin/Desktop/نموذج-لبناء-السِّلم-المجتمعيّ-في-العراق.pdf

Links

منشورات الكترونية:

10. http://www.aspects-sociologiques.soc.ulaval.ca/sites/aspects-sociologiques.soc.ulaval.ca/files/boisvert2006_0.pdf

11 - https://wormac.com/importance-of-organizational-behavior/

12. https://www.youtube.com/watch?v=bzrvUEnj5Qk

13. https://www.youtube.com/watch?v=WrnvtQrq44Q

14. https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=ar

15. http://dergipark.gov.tr/download/article-file/9789

16. http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002477/247764a.pdf

17.http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan006119.pdf

18. كريم حمزة تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق تخادم الدول والمشيخة، عمران العدد١٩/٢٠١٧،٥.

https://omran.dohainstitute.org/ar/issue019/Documents/KarimHamza.pdf

19. https://www.meu.edu.jo/libraryTheses/59e1d8eba8379_1.pdf

التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الاردن ١٩٩٩-٢٠١٧، اطروحة للطالب ناصر نايف الخريشا، جامعة الشرق الاوسط،٢٠١٧

دوريات

20. Fraga Iribarne, Facteurs sociologiques dans l’élaboration

d'un système d'éducation (article), Revue Tiers-Monde,1960, vol1, pp144-155. https://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1960_num_1_1_1188

21. https://www.universalis.fr/encyclopedie/stratification-sociale/

الهوامش:

1 http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002477/247764a.pdf ف

2 http://www.dictionnaire.enap.ca/dictionnaire/docs/definitions/defintions_francais/politique_publique.pdf ف

ف

3 عبد العزيز ساشادينا، نموذج لبناء السلم المجتمعي في العراق ، جامعة جورج مايسون، ص٢

4 المصدر نفسه، ص٧

5 https://wormac.com/importance-of-organizational-behavior/ ف

6 https://www.meu.edu.jo/libraryTheses/59e1d8eba8379_1.pdf ف

التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الاردن ١٩٩٩-٢٠١٧، اطروحة للطالب فناصر نايف الخريشا، جامعة الشرق الاوسط،٢٠١٧.

7 **Michel Crozier,Erhard Friedberg - L'Acteur et le** Système :Les **contraintes de l'action collective, edition seuil,1981.**

8 **Michel Crozier,Erhard Friedberg - idem-p.44.** ف

9 **Op.cit.** ف

11 **Ibid p.p. 46 – 47.**

12 **Ibid p. 131.**

13 https://www.youtube.com/watch?v=bzrvUEnj5Qk

ف

14 https://www.youtube.com/watch?v=WrnvtQrq44Q ف

ف

11-Charles Wright Mills, l'élite au pouvoir, Agone, coll. »l'ordre des choses »2012, ISBN :1 9782-7489-0159-7. https://journals.openedition.org/lectures/8703

16 http://dergipark.gov.tr/download/article-file/9789

17 **Giovanni Busino, Elite et Bureaucratie, Revue européenne des sciences sociales: Tome XXVINuméro80. Une revue analytique des théories contemporaines .libraire Droz Genève, 1988. .P51….60**

18 **Guy Rocher- Introduction à la sociologie générale, Éditions Hurtubise, 2011.**

19 **Vilfredo Pareto, Traité de sociologie générale. Edition française par Pierre Boven, librairie Droz, Genève, p. XI.** ف

20 http://unpan1.un.org/intradoc/grou

ps/public/documents/arado/unpan006119.pdf

21 https://www.universalis.fr/encyclopedie/stratification-sociale/

[22]Fraga Iribarne, **Facteurs sociologiques dans l'élaboration d'un système d'éducation (article), Revue Tiers-Monde**,1960, vol1, pp144-155. https://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1960_num_1_1_1188,

[23] Rocher Guy. La sociologie de droit entre Max Weber et Talcott parsons, PUM.pp.23-57 https://books.openedition.org/pum/8162

[24] http://www.aspects-sociologiques.soc.ulaval.ca/sites/aspects-sociologiques.soc.ulaval.ca/files/boisvert2006_0.pdf

-Niklas Luhmann: **La théorie des systèmes sociaux**, Aspects sociologiques, vol 13, n1, aout 2006-[25] 25 http://www.aspects-sociologiques.soc.ulaval.ca/sites/aspects-sociologiques.soc.ulaval.ca/files/boisvert2006_0.pdfف

[26] كريم حمزة تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق تخادم الدول فوالمشيخة، عمران العدد١٩/٢٠١٧،٥.
https://omran.dohainstitute.org/ar/issue019/Documents/KarimHamza.pdfف

27 https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=arف